نص ردن

▪ علاء حسن

التشدد

تحذير لصالونات الحلاقة النسائية والرجالية، ومحال بيع الأزياء من اعتداءات ربما تصل إلى التصفية ، على يد "زعاطيط التشدد" ، فبعد أن شهدت تلك المحال المنتشرة في مناطق متفرقة من العاصمة عمليات تشويه واجهاتها بالصبغ الأسود ، وكتابة عبارات تهديد ، علق احد ضباط الشرطة من منتسبي مديرية تابعة لوزارة الداخلية على تلك المظاهر بالقول : " إنها مجرد تصرفات يمارسها زعاطيط تنفيذا لأوامر وتعليمات من جماعات متشددة " . وقلل رجل الشرطة من أهميتها ، لأنها لا تندرج ضمن النشاطات الإرهابية .

في حي العامرية بجانب الكرخ وبحسب الأهالي المهجرين، بدا نشاط الجماعات الإرهابية في حيهم بتشويه صور إعلانات تروج لنوع من العطور تحمل صورة فتاة شابة ، وبعد أن تلطخت الصور بالزفت ، حصل صخام الوجه فبدأت صفحة القتل على الهوية ثم التهديد وتبعه التهجير القسري ، وهذه المشاهد المأساوية تكررت في أحياء عديدة ، بعد إشعال فتيلها على يد زعاطيط التشدد ، الحريصين جدا على تنفيذ وصايا وأوامر أسيادهم لجعل بغداد "مدينة مُنقّبة " ليس لها أية علاقة بالمظاهر المدنية ، وهذا التوجه أي نحو فرض النقاب القسري هناك من يشجعه بذريعة الحفاظ على التقاليد والأعراف السائدة .

الحملة بدأت بتشويه واجهات صالونات الحلاقة النسائية والرجالية ومحال بيع الأزياء ، وربما ستمتد لتطال سائقات السيارات ، لأن " زعاطيط التشدد " لديهم قائمة تحريم طويلة لن تقف في تنفيذ حملتهم الحالية بل ستمدد لتصل إلى إجبار أصحاب "الصخول " لستر عوراتها ، لأنها بنظرهم تخدش الحياء ، وتثير نزعات ذوي النفوس المريضة .

قبل عام أشار كاتب مقال رأي سعودي في مقال نشر في إحدى الصحف المحلية ، إلى مخاطر انتشار ظاهرة النقاب في بلده ، وذكر في مقاله أكثر من حادث نفذه "إرهابيون متنقبون " تنكروا بالزي النسائي السائد ، وأثار الكاتب موجة من الاعتراضات والرفض والتنديد والاستنكار، لكن السلطات الأمنية استعانت بالعنصر النسوي لتفتيش النساء في الأماكن العامة للكشف عن"الإرهابي المنقب" فحسمت الجدل بقرار حكومي ، بعد أن توفرت لديها القناعة بأن ما أشار إليه كاتب المقال صحيح ، ولا يحتاج إلى فتوى شرعية.

حملة "زعاطيط التشدد" جاءت مباشرة بعد قضية " شباب الإيمو " ، وتصرفاتهم أثارت مخاوف الحلاقين وأصحاب محال بيع الأزياء لأن خطوة تشويه الواجهات ربما ستعقبها خطوات أخرى ، قد تعرضهم للاختطاف أو الابتزاز ، وحتى التصفية الجسدية ، والخوف يتبدد بإجراءات أمنية ، لإشاعة الاطمئنان ، وممارسة الحياة بشكل طبيعي ، وليس عن طريق تصريحات مسؤولين أمنيين يجهلون حساب بداية أية ظاهرة ونتائجها الوخيمة .

يبدو أن المسؤولين الأمنيين تناسوا ما حصل من تهديدات للحلاقين قبل ثلاث سنوات او اكثر ، ومن حوادث قتل طالت العشرات منهم ، على يد زعاطيط التشدد المرتبطين بتنظيمات ارهابية ، تتهم دائما بأنها وراء اثارة اضطراب الوضع الامني.

بعد أن انتشرت بين الطالبات

قلق شعبي في بابل من تنامي ظاهرة تعاطي الحبوب المخدرة بين الشباب

الهروب الى المخدرات

باتت ظاهرة تعاطي الحبوب المخدرة وتدخين النركيلة المطعمة بهذه الحبوب من الظواهر التي تقلق المجتمع والمختصين في محافظة بابل، حتى أن البعض أكد أنها وصلت إلى الطلبة والطالبات في المدارس الإعدادية.

□ بابل / إقبال محمد

وقالت المواطنة حنان عبد الحسين في حديثها لـ"المدى": إن ظاهرة تعاطي الشباب الحبوب المخدرة في تزايد منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن.

وتساءلت عبد الحسين "هل الانفتاح والانفلات الأمني وانعدام المراقبة ودخول هذه المواد إلى البلد بسبب عدم ضبط الحدود مع دول الجوار وراء انتشار هذه الظاهرة بهذا الشكل الخطير"، معربة عن اعتقادها بأن "السبب الرئيسي في انتشارها هو البطالة إذ أن عددا كبيرا من الشباب يلجأون إلى المقاهي لقتل الفراغ وتعاطي هذه المواد".

وذكرت أنه "حتى النركيلة نعتقد أنها لا تخلو من المواد المخدرة"، مؤكدة أنه من واجب الدولة أولا توفير فرص عمل لاحتواء هؤلاء الشباب وفرض الرقابة والسيطرة النوعية على المواد الداخلة إلى البلد.

غير أن تعاطي الحبوب المخدرة لم يقتصر على الشباب فقط بل تعدى ذلك ليصل إلى الفتيات وقد تكون هناك أسباب عدة تجبرهن على ذلك.

لبنى التي تقول إنها اضطرت إلى تعاطي هذه المواد لغرض نسيان واقعها المرير الذي تعانيه من ضغوطات المجتمع وعائلتها، فيما تشير ميساء إلى أنها تعاني من فراغ كبير بسبب عدم توفر فرص عمل وهو ما يضطرها إلى تعاطي الحبوب المخدرة.

المواطن عماد كاظم يؤكد في حديثه لـ"المدى" على أن "من المشاكل الكبرى والآفات الاجتماعية والأمنية التي تعاني منها مجتمعاتنا هي تعاطي المخدرات، وهي تمثل خطرا كبيرا على شبابنا، لذا على الجهات المعنية القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة من خلال القبض على الموردين الرئيسيين لهذا السم".

أما الناشط في مجال حقوق الإنسان حازم محمد فقد حذر في حديثه لـ"المدى" من الآثار السلبية للحبوب المخدرة على الشباب، لافتا إلى أن تعاطي المخدرات قد يتسبب أحيانا بارتكاب جرائم القتل والاغتصاب، إضافة إلى تأثيراتها من الناحية الاقتصادية.

وقال محمد: "تتحمل الحكومة جزءا كبيرا من المسؤولية، لكن الجزء الأكبر من المسؤولية تتحمله العوائل التي تترك أبناءها عرضة لخطر الإدمان، لذا على الحكومة والمجتمع العمل معا لمنع هذه الظاهرة السلبية الخطيرة".

بدوره بيّن المواطن محمد كمال أن المخدرات انتشرت كثيرا في الآونة الأخيرة وخاصة بين الشباب، مضيفا "بصراحة أصبحت هذه الحالة مألوفة لدى أغلب الشباب من دون رقابة، وبات من الضروري جدا أن تراقب الحكومة المحلية الصيدليات وتفرض عقوبات صارمة على المخالفين الذين يصرفون هذا النوع من الأدوية".

وتابع بالقول: "من المؤسف أن تصبح هذه الظاهرة مألوفة أيضا حتى من قبل الفتيات"، مشيرا إلى أن "هذه ظاهرة غريبة وجديدة لم نرها من قبل"، متمنيا على الجهات المعنية والمسؤولين إعطاء أهمية قصوى لهذا الموضوع الحساس من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

فيما أكد المواطن حميد عبد الكاظم في حديثه لـ"المدى" أن ظاهرة انتشار الحبوب المخدرة بين فئات الشباب من كلا الجنسين تعد من الظواهر الخطيرة التي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل لا يحمد عقباها، لافتا إلى أنها قد "تتعاظم في حال انتشار الظاهرة بين النساء".

غير أن المواطن حسين عبد الهادي يشير في حديثه لـ"المدى" إلى أن أغلب الشباب يتعاطون الحبوب المخدرة والسبب هو عدم الاهتمام بهم والمراقبة من قبل العائلة، منوها بأن معظم المشاكل سببها المخدرات وأكثر حوادث السيارات بسبب الحبوب المهدئة.

واقترح لمعالجة هذه الظاهرة أن تقوم الدولة بـ"فتح حانات ونوادٍ للمشروبات الكحولية معزولة عن المدينة لتكون بديلا عن المخدرات التي تشكل خطرا أكبر من الخمور.

من جانبه، كشف مدير مكافحة المخدرات في شرطة بابل المقدم أمير سلمان في حديثه لـ"المدى" إن دائرته قامت لغاية الآن بضبط ١٢٥ ألف حبة مخدرة هي عبارة عن أقراص طبية، موضحا أن نسبة تعاطيها غير محددة.

لكن سلمان ذكر أن نسبة تعاطي الحبوب المخدرة في بابل ضئيلة جدا وأغلب المتعاطين هم من فئة الشباب والمراهقين، مضيفا أن هناك اتفاقا مع صحة بابل بشأن مراقبة أصحاب الصيدليات لكون أغلب العاملين في الصيدليات ليسوا من ذوي الخبرة.

وبشأن وجود مزارع خاصة بالنباتات المخدرة قال مدير مكافحة المخدرات: إن هناك لجانا مختصة وتعاونا بين دائرتي الصحة والزراعة في المحافظة لمتابعة هذا الموضوع، ولم يستبعد وجود هذا النوع من المزارع قائلا: "كل شيء متوقع والمخدرات تعتبر جريمة العصر".

أما خبير منظمة الصحة الدولية ورئيس قسم طب المجتمع في جامعة بابل الدكتور حسن بيعي فهو يؤكد أن "الدراسات الأخيرة أثبتت تعاطي الفتيات للحبوب المخدرة من طالبات المرحلة الإعدادية والمعاهد والكليات وتعد محافظة بابل في طليعة المحافظات بهذا الخصوص"، على حد قوله.

وأضاف أن "بعض المقاهي تقوم بخلط تبغ النركيلة بالمواد المخدرة لضمان أكبر عدد من الرواد الشباب"، مطالبا بإجراءات سريعة للقضاء على هذه الظاهرة قبل خروجها عن السيطرة، داعيا الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى أن تأخذ دورها للحد من هذه الظاهرة.

شهدتها عدة محافظات

المئات من المهندسين يتظاهرون لتوفير فرص العمل والحماية لهم

□ المحافظات / المدى

شهدت محافظات ذي قار ونينوى وكربلاء تظاهرات نظمها المئات من المهندسين الأسبوع الماضي، مطالبين بتأمين المزيد من فرص العمل للشباب منهم وتحسين واقع العمل الهندسي ووقف الملاحقات القضائية التي تطالهم، فيما دعوا إلى احتساب كامل المخصصات الهندسية للعاملين منهم في المؤسسات الحكومية.

ففي محافظة ذي قار تظاهر أكثر من ٤٠٠ مهندس ومهندسة، رافعين شعارات تطالب باحتساب كامل المخصصات الهندسية للمهندسين العاملين في المؤسسات الحكومية وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل من المهندسين الشباب.

وقال نقيب المهندسين في ذي قار المهندس الاستشاري فكرت عبد الكريم عليوي لمراسل "المدى" في الناصرية حسين العامل: إن من أصل ٣٦٠٠ مهندس ومهندسة مسجلين في النقابة هناك ما بين ٧٠٠ – ٨٠٠ منهم عاطلون، وقد لجأ العديد من المهندسين للعمل في مهن أخرى كالسياقة وأعمال البناء أو البحث عن فرص تعيين في سلك الشرطة والجيش.

وأضاف "كما أن هناك أكثر من ٣٠٠ مهندس ما زالوا يعملون في الدوائر الحكومية كأُجَراء وبعقود مؤقتة بالرغم من مضي ما يزيد على الستة أعوام على عملهم في الدوائر المذكورة"، مشيرا إلى أن مهندسي العقود ما زالوا يتقاضون رواتب تقل كثيرا عن رواتب أقرانهم المثبتين على الملاك الدائم وهي بالكاد تغطي أجور النقل. وزاد نقيب المهندسين "كما يطالب المهندسون بإقرار قانون المخصصات الهندسية المعطل حاليا في البرلمان بعد أن تمت القراءة الأولى لمشروع القرار، وكذلك سن قانون لحماية المهندس من البلاغات الكيدية وافتراءات المخبر السري".

وشدد على ضرورة تأمين الحماية اللازمة له أثناء تأدية واجبه وعدم تحميله أخطاء غيره من العاملين في المفاصل الإدارية والإجرائية، مبينا أن ما يقرب من ١٥٠ مهندسا ومهندسة تعرضوا للملاحقات القضائية في ذي قار نتيجة البلاغات الكيدية وتقارير المخبر السري. مهندسو نينوى بدورهم نظم العشرات منهم تظاهرا في الباحة الخارجية لمبنى نقابة المهندسين وسط مدينة الموصل، مطالبين بمنح الموظفين منهم في القطاع العام مخصصات خطورة، وتثبيت الوقتيين والأجراء اليوميين، مع توفير فرص عمل للعاطلين، وان يكون للمهندس دور في عملية الإعمار.

وأصدر المتظاهرون بيانا حصلت "المدى" على نسخة منه، حددوا فيه مطالبهم، وهي منح المهندسين العاملين في القطاع العام المخصصات الهندسية، بما يتناسب ومكانة المهندسين، وتشريع قانون بذلك، على أن لا تقل عن ١٥٠٪ من رواتبهم، ولا تزيد عن ٢٥٠٪ كما كان معمولا به في السابق.

وطالبوا في البيان أن تقوم الوزارات بتخصيص درجات كافية لتعيين المهندسين، داعين إلى إلزام المحافظات بالتعاقد مع المهندسين من الاختصاصات كافة، للإشراف على المشاريع قيد التنفيذ، والإفادة من مبالغ الإشراف والمتابعة، البالغة ٣ – ٥٪، لمنح المهندسين رواتب تضمن لهم العيش الكريم.

وأكدوا في بيانهم ان على شركات القطاع الخاص كافة، توفير فرص العمل للمهندسين، واحتساب فترة ممارسة المهنة في القطاع الخاص خدمة للمهندسين في الدوائر الحكومية، مطالبين الدوائر ذات العلاقة بتخصيص قطعة أرض في كل محافظة لبناء مجمعات سكنية للمهندسين، مهددين بالاعتصام في حال عدم تنفيذ مطالبهم خلال مدة شهر.

وذكر المهندس عبد الستار الحبو مدير بلدية الموصل، الذي كان حاضراً في التظاهرة، أن المهندسين مهمشون منذ العام ٢٠٠٣، وأن المتظاهرين يريدون إيصال أصواتهم إلى الرئاسات الثلاث، لكي تلتفت إليهم، وإلى ما يعانونه.

وشارك في التظاهرة مهندسون من مختلف الدوائر الحكومية، إضافة الى العاملين في القطاع الخاص، والعاطلين عن العمل، إضافة إلى مهندسي الاتصالات الذين قال الممثل عنهم عبد النافع السبعاوي رئيس المهندسين الأقدم في مديرية اتصالات وبريد نينوى، أن زملاءه المهندسين يتعرضون إلى مخاطر كبيرة جراء تماسهم اليومي مع أبراج الاتصالات.

من جانبه، أكد نقيب المهندسين في كربلاء المهندس فائق رسول حمود في تصريح لمراسل "المدى" بكربلاء أمجد علي، أن عدد منتسبي النقابة يصل إلى ثلاثة آلاف مهندس ولكن النسبة الأكبر منهم عاطلون عن العمل، أو يعملون بصيغة العقود المؤقتة.

في حين قال استشاري النقابة المهندس علي منصور السعدي لـ"المدى": إن "المهندس يريد إنصافه من قبل حكومته والاهتمام به"، مضيفا أن مخصصات المهندس في سبعينيات القرن الماضي ولغاية عقد التسعينيات كانت تصل إلى ٢٥٠٪ من الراتب الاسمي في حين الآن لا تتجاوز ٦٥٪.

تعددت الحملات والكلاب ما زالت سائبة في البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

على الرغم من الحملات العديدة التي شنتها الجهات المعنية للقضاء على الكلاب السائبة في البصرة، إلا أن هذه المشكلة باتت من المشكلات المزمنة في المحافظة.

قائممقام قضاء الزبير المهندس عباس الحيدري كشف عن تنفيذ حملة للقضاء على الكلاب السائبة تستمر لمدة شهر، وهي ما زالت في أسبوعها الأول. وقال لـ"المدى" إن الحملة انطلقت استجابة لشكاوى كثيرة من مواطنين أصيبوا بأمراض خطيرة جراء تعرض الكلاب السائبة لهم، مبينا أن "الحملة ستستمر لمدة شهر وعلى مرحلتين، تشمل مركز قضاء الزبير والأحياء والمناطق الأخرى، بالإضافة إلى مناطق الشعيبة وخور الزبير".

وفي مركز محافظة البصرة، نظمت الشركة العامة للبيطرة بالتعاون مع المستشفى البيطري حملة أخرى تستمر لمدة شهر أيضا، تستخدم فيها الأسلحة والسموم لإبادة الكلاب السائبة. وأوضح رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة البصرة المهندس علي سوادي في حديثه لـ"المدى" أن في مدينة البصرة نحو ٢٥٠ ألف كلب سائب، وهو ما فاقم من حالات تعرض المواطنين لهجمات الكلاب السابئة التي تغزو الأسواق والأحياء السكنية". وقد خصصت الحكومة المحلية مبالغ كبيرة وشكلت لجانا متعددة للتخلص من هذه الظاهرة، وتتكون اللجنة من موظفين في دوائر البيطرة والبيئة والصحة والبلدية وشركة نفط الجنوب ومديرية البلديات وشركة الموانئ العامة، إضافةً إلى الجيش والشرطة.

وتبدأ فرق اللجنة عملها يوميا بعد غروب الشمس، إذ تقوم برمي اللحم المسموم في مواقع تجمع الكلاب السائبة في الساحات الخالية قرب الأحياء السكنية ومواقف المركبات وبالقرب من المستشفيات والمجازر وأسواق الأسماك. ثم يقوم المشاركون في الحملة بجمع الكلاب النافقة في ساعات الصباح الأولى ودفنها في موقع خاص، خصصته بلدية البصرة لهذا الغرض يقع على بعد ٣٠ كيلو متراً خارج المحافظة، بالقرب من حدود قضاء الزبير. من جانبه أفاد الطبيب البيطري مشتاق الحلفي في حديثه لـ"المدى" بأن "هناك مخاوف حقيقية من انتشار مرض السعار وتحوله إلى وباء قاتل في المجتمع، نتيجة تكاثر الإصابات منذ ثلاثة أعوام، وتطور الفيروس عند إصابة الخيول والأبقار والأغنام". في هذه الأثناء عبّر المواطنون في البصرة عن تأييدهم للحملة، وقام البعض في المناطق السكنية بتشكيل فرق لمساعدة اللجنة في عملها.

وعبروا في أحاديثهم لـ"المدى" عن ارتياحهم للحملة، متمنين أن "تكون حقيقية وليست مثل الحملات السابقة"، على حد قولهم. حاتم ضيدان أحد أهالي منطقة المعقل أكد لـ"المدى" أن الكلاب السائبة تشكل تهديداً حقيقياً، خصوصاً ليلاً. أما المواطن ماجد سالم من منطقة الجمهورية فقد أشار إلى أنه تعرض لمهاجمة الكلاب السائبة عدة مرات ليلاً.

مفتّش وزارة العدل: إعادة نحو ٣٧ مليار دينار لخزينة الدولة خلال العام الماضي

□ بغداد / قيس عيدان

كشف مكتب المفتش العام بوزارة العدل أنه تم رفع إشارة الحجر عن ٤٥٢ قطعة أرض سكنية للعسكريين من الجيش السابق، وضبط ٢٣ عقارا مسجلة عن طريق الاحتيال والتزوير، فيما أعلن استعادة نحو ٣٧ مليار دينار لخزينة الدولة. وقال المفتش العام أمين عبد القادر الأسدي في لقاء مع "المدى": إن ٤٥٢ قطعة أرض سكنية للعسكريين المستفيدين من القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ لمجلس قيادة الثورة المنحل، تم رفع إشارة الحجز عنها، كدفعة أولى.

وأوضح أن اللجنة المكلفة بحسم موضوع أراضي العسكريين السابقين رفعت توصياتها الخاصة بالموضوع، ومن تلك التوصيات رفع إشارة الحجز عن قطع الأراضي المسجلة قبل ٢٠٠٤/١٠/١٥، مشيرا إلى أنه سيتم رفع إشارة الحجز عن الأراضي الأخرى المشمولة خلال الفترة المقبلة، وتم الإيعاز لجميع دوائر التسجيل العقاري لتنفيذ هذا القرار.

وكشف الأسدي أن اللجنة وجدت تجاوزات وعمليات تزوير حصلت على أراضي القرار ١١٧، وهو ما تطلب تشكيل لجنة مشتركة لحسم الأمر ورفع التجاوزات والضرر، "لاسيما أن أعدادا كبيرة من المواطنين قامت وبحسن نية بشراء تلك الأراضي، وفي سبيل دعم شرائح عديدة من المجتمع تم رفع إشارة الحجز عن تلك الأراضي".

وحصلت "المدى" وعدد محدود جدا من وسائل على التقرير السنوي لنشاطات مكتب المفتش العام خلال العام ٢٠١١.

وكشف التقرير عن ٢٣ عقارا تم تسجيلها خلافاً للقوانين وبطرق التزوير والاحتيال وانتحال الصفة، مؤكدا إحالة هذه القضايا إلى هيئة النزاهة، لافتا في الوقت نفسه إلى فقدان عدد كبير من الأضابير العقارية وقلة الكادر الوظيفي وكثرة التزوير و(الدلالين) والمعقبين، إضافة إلى عدم العمل بالتوثيق والأرشفة الإلكترونية لضمان منع التلاعب بالأضابير.

ولفت التقرير إلى وجود إهمال في مجال صيانة وإدامة وتجليد السجلات في أغلب دوائر التسجيل العقاري، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الرجوع إليها سواء في عملية إجراء المناقلات أو التأكد من أن المناقلة أجريت أو غير ذلك من الإجراءات التي تسهم في الحفاظ على حقوق المواطنين. وأوصى التقرير بإعادة أكثر من ٣٦ مليار دينار من متعهدي الطعام لدوائر الإصلاح وهي فروقات أعداد الموقفين في عقد الإطعام، معلنا أن هناك اختلاس مبلغ تجاوز ٥٤ مليون دينار في دائرة تنفيذ النجف، كما تم إعادة نحو ٤١٣ مليون دينار إلى خزينة الدولة، أبرزها تقاطع رواتب الموظفين والمتقاعدين الحاصلين على المنح بأنواعها. وأضاف التقرير أن هناك تأخرا في حسم قضايا الموقوفين المودعين في دائرة الإصلاح العراقية منذ العام ٢٠٠٦ ولغاية العام ٢٠١٠، مضيفا أن هناك تأخيرا واضحا في تأمين إحضار المتهمين المطلوبين أمام المحاكم المختصة من قبل دائرة الإصلاح وتحديداً في قسم التسفيرات والمحاكم.

التقرير أشار إلى قيام كوادر مكتب المفتش العام بـ٢١٦ زيارة تفتيشية لجميع دوائر وزارة العدل رصد خلالها عدة ملاحظات في جميع الدوائر، منها التأخير الحاصل في تنفيذ قرارات إطلاق سراح الموقوفين، إضافة إلى عدم تجديد مذكرة التوقيف للعديد من الموقفين من قبل مجلس القضاء الأعلى.

ولفت التقرير إلى وجود بعض الأضابير السجنية للموقوفين لا تحتوي على مذكرات توقيف واقتصرت على مذكرة قبض فقط.

وبشأن أوضاع السجون والمواقف، أظهر التقرير "رداءة المواد المجهزة للسجون والمواقف وبالرغم من رداءتها لكن أسعارها باهضة وهو ما دفع النزلاء إلى رفض تسلمها لإصابتهم بالحساسية".

فيما شخص التقرير الاكتظاظ الحاصل في دائرة الإصلاح العراقية، وخاصة في قسمي الحماية القصوى والرصافة الرابعة الخاص بالمحكومين بالإعدام.

وعن أداء دائرة التسجيل العقاري في الوزارة أوضح التقرير أن القضايا التحقيقية التي يقوم مكتب المفتش العام بها قد بلغت ٤١٠ قضايا، أنجز منها ١٨٦ قضية من أبرزها قيام بعض الموظفين في دائرة الإصلاح بتقاضي راتبين، بالإضافة إلى قضايا تزوير وثائق.